كيف اصبحت القيادات الكردية اساساً لوحدة المعارضة؟

وفشل مؤتمرها القادم مسؤولية الاطراف العراقية المحسوبة على اطراف الصراع في الادارة الامريكية

غسان العطية

استجاب في التاسع من اب الماضي ستة من قادة المعارضة العراقية (عبد العزيز الحكيم عن المجلس الاسلامي الاعلى، جلال الطالباني عن الاتحاد الوطني الكردستاني، هوشيار زيباري عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، احمد الجلبي عن المؤتمر الوطني، اياد علاوي عن حركة الوفاق، وعلي بن الحسين عن الحركة الملكية) لدعوة مشتركة من الخارجية والدفاع الامريكيتين، للاجتماع في واشنطن. خرج المجتمعون ليعلن ناطق باسمهم "اتفقنا على عقد مؤتمر للمعارضة العراقية مع جميع قوى المعارضة لضمان تمثيل كاف لكل الشعب العراقي وقواه السياسية التي تعارض الدكتاتورية".

وما كان لهذا الاجتماع ان يعقد اصلا لولا الرعاية المشتركة من قبل الخارجية والدفاع الامريكيتين طرفي الصراع الخفي والمحموم بشأن التعامل مع المعارضة العراقية، الامر الذي فسره البعض بنهاية ذلك الصراع.

فرغم ان مجموعة الستة هم اصلا اعضاء في المؤتمر الوطني العراقي الذي تأسس في اجتماع صلاح الدين للمعارضة عام 1992، الا ان المؤتمر الوطني فقد الكثير من اهميته عندما اصبح مجرد اداة اعلامية ابان سياسة الاحتواء الامريكية لجمد المجلس الاسلامي وحركة الوفاق عضويتهما، وقبل ذلك خرجت قوى اخرى (الحزب الشيوعي والدعوة الاسلامية) كما شكل فيما بعد الحزبين الكرديين مع حركة الوفاق والمجلس الاسلامي تكتلا اصبح يعرف بمجموعة الاربعة.

ولكن تبني الادارة الامريكية بعد حادث 11 ايلول سياسة اسقاط النظام العراقي اعادت المؤتمر الوطني للواجهة وبالتالي حقق خروج الاخرين او تجميد عضويتهم في المؤتمر عكس ما كانوا يريدونه: انفراد احمد الجلبي في زعامة المؤتمر الوطني الذي استطاع بتحالفه مع اليمين الامريكي وخاصة ما يعرف بـ "المحافظين الجدد" ان يصبح رجل "البنتاغون" وبالذات صقوره في التعامل مع العراق والمعارضة العراقية، واخر دليل لهذا الانحياز قرار البنتاغون حصر ترشيح العراقيين للتدريب العسكري باحمد الجلبي مما اثار حفيظة قوى المعارضة الاخرى المتعاونة مع واشنطن.

ان المعارضة العراقية تعرف جيدا ان النظام العراقي غير مؤهل للتغيير الذاتي او الوقائي، وان امريكا وحدها تملك مفتاح التغيير في العراق. والمعارضة العراقية، خاصة مجموعة الاربعة، تدرك اين تكمن قوة الجلبي وعليه تتعامل معه وتقبل به شريكا وطرفا في اي فريق عمل قيادي ولكن المشكلة ان القوى التي تقف وراء الجلبي ترى فيه قائداً

للأخرين ولمسيرة العراق بعد صدام وترفض التعامل مع القوى الاخرى (التي كانت اصلا في المؤتمر الوطني) على قدم المساواة، الامر الذي يثير مخاوف الاخرين بان لصقور الادارة اجندة غير معلنة تتجاوز حدود العراق وشعبه بما يورط عراق المستقبل بمغامرات هو بغنى عنها.

واذا كانت الامم المتحدة بالنسبة لصقور الادارة غير ذات شأن (Irrelevant)، فكيف الحال بمعارضة عراقية منقسمة على نفسها. واما الاكراد الذين هم بأمس الحاجة للحماية الامريكية من خطر صدام من جهة وتركيا من جهة اخرى فلن يكون امامهم خيارا -حسب تقدير صقور الادارة- سوى الاذعان للشروط الامريكية بما في ذلك اسقاط شعار "الفيدرالية"، خاصة وان التغيير المرتقب سيتم تحقيقه باحتلال عسكري شامل للعراق، لا اعتمادا على تمرد شعبي او قوات "تحالف شمال" كردية او اسلامية.

وبالاتجاه المعاكس لصقور الادارة الامريكية تؤيد الخارجية واجهزة الاستخبارات الامريكية ،التي تخشى ان تتحول عملية التغيير في العراق الى مغامرة غير محسوبة النتائج، الضغط من اجل مشاركة الامم المتحدة ونجحت (بتأيد من بريطانيا) في اقناع الرئيس الامريكي بذلك رغم معارضة نائبه وصقور الدفاع. وبالوقت الذي اعتبر هؤلاء ان الاولوية هي لاسقاط صدام، يؤكد وزير الخارجية الامريكي باول بان اولويته هي نزع السلاح وليس اسقاط النظام، وما يزيد الامور تعقيدا تصريح الرئيس الامريكي اخيرا بان استجابة صدام لقرارات الامم المتحدة تعني عمليا تغيير النظام دون الحاجة الى اسقاطه، وليس معروفا ان كان هذا التصريح صادقا ام لتسهيل قبول مشروع القرار الامريكي المعدل في مجلس الامن.

وتبقى الخارجية في حال فشل محاولاتها كسب مجلس الامن او تعنت بغداد مضطرة لاعتماد نهج التغيير ولكنها، مرة اخرى تختلف مع البنتاغون في اعتبار التغيير ينتهي في العراق وليس بداية لتغيير كافة المنطقة.

وللتدليل على نشاط الخارجية في اوساط المعارضة العراقية تشغل نفسها والعديد من العراقيين في سلسلة من ندوات فكرية/اكاديمية حول عراق ما بعد صدام.

في ظل هذه الاجواء اين موقع المعارضة، فالبعض منها ولاسباب مختلفة وضع نفسه في دائرة الرفض للدور الامريكي باي شكل كان، ومن هؤلاء من على استعداد للاستجابة لخطوات اصلاحية يقوم بها النظام العراقي، اما الاخرون -وجميعهم يعول على الدور الامريكي من اجل التغيير في العراق- فقد أخذت تنعكس عليهم انقسامات الادارة الامريكية، فأنحازت زعامة المؤتمر الوطني لصقور الادارة الامريكية بينما مشاعر الاخرين وبالذات العناصر الليبرالية العلمانية فيسودها التناقض بين تأييد الصقور في حماسهم للتغيير والخشية من محاولتهم فرض زعامة عراقية واجندة سياسية تتجاوز حدود العراق، فالعراق دفع ثمناً باهضاً كآداة في ضرب ايران الثورة، والخشية ان يراد به ان يلعب دورا مماثلا ضد انظمة اقليمية اخرى، وترى هذه الاوساط الليبرالية التي تتطلع الى تحالف استراتيجي مع

الولايات المتحدة ان مصلحة العراق والولايات المتحدة هي في قيام عراق القدوة الصالحة كنموذج للاصلاح السياسي والاقتصادي بما يعطي العراقيين وابناء المنطقة نموذجا صالحا للاقتداء بعيدا عن التطرف الاصولي، فعراق حليف لامريكا كتحالف الاخيرة مع اليابان سيغنيه عن اسلحة الدمار الشامل ويمكنه من التفرغ لاعادة بناء البلاد بعيدا عن اي مغامرات خارج حدوده، وان فرص التحول الديمقراطي في العراق بعد التغيير مرهونة بعودة العراق لنفسه صديقاً لمن يريد صداقته لا رأس حربة لطرف امريكي يريد تغيير المنطقة حسب مقاساته الخاصة.

لذا كان رد فعل كافة القوى والشخصيات العراقية المؤيدة للدور الامريكي في العراق ايجابي تجاه فكرة عقد مؤتمر شامل لهذه القوى يعيد لها وحدتها التنظيمية، خاصة وان الادارة باجنحتها المختلفة تبنت فكرة المؤتمر الشامل للمعارضة.

فرغم عدم حسم الادارة الامريكية لخلافاتها الا ان عقد المؤتمر العام يوفر فرصة للمعارضة لحسم خلافاتها واختيار قيادة مشتركة، خاصة وان هناك اطراف امريكية أخذت تدعو لقيام حكم عسكري بقيادة جنرال امريكي، نتيجة عدم ثقتها بقدرة المعارضة تولي الحكم، واقولها صراحة ان البعض من العراقيين فضل هذا الخيار على استمرار صراع اجنحة المعارضة العراقية.

ولكن بعد مضي اكثر من شهرين على اجتماع واشنطن لمجموعة الستة مع ممثلي الخارجية والدفاع، لم تتوصل "الستة" الى قرار نهائي بخصوص عقد المؤتمر وجدول اعماله.

كتب مساعد وزير الخارجية الامريكية مارك غروسمان رسالة رسمية الى الستة بتاريخ 11 تشرين الاول يذكرهم بالقرار الذي اتخذ في اجتماع التاسع من اب بتولي "الستة" الاعداد "لمؤتمر عريض وشامل للمعارضة يكرس مجموعة مبادىء تخص مستقبل العراق، بما في ذلك قيام عراق ديمقراطي متعدد الاثنيات موحد خال من اسلحة الدمار الشامل يعيش في سلام مع جيرانه"، اما من الناحية التنفيذية فواجب المؤتمر حسب ما جاء في الرسالة: "تشكيل لجنة قيادية (Steering Committee) كي تتعامل معها الادارة وتسشيرها على اسس منتظمة"، واضاف غروسمان معربا عن ثقته بانهم سيشركون الاشوريين والتركمان والاخرين في التخطيط لهذا المؤتمر بما يضمن شمولية المؤتمر والدعم الواسع له.

لم تكن العقبة في عقدالمؤتمر الخطاب او الرؤية السياسية لعراق ما بعد صدام فهذه تم الاتفاق عليها منذ مؤتمر صلاح الدين للمعارضة، ولكن العقبة هي في اختيار الاسماء المشاركة في المؤتمر والاكثر صعوبة اختيار/انتخاب اللجنة القيادية، او كما تسميها مجموعة "الستة" بـ "لجنة المتابعة" بأمل التخفيف من اهميتها وعدم اثارة مخاوف واطماع الاخرين.

اتفقت اللجنة التحضيرية على اعتماد التوافق اساسا لاعتماد القرارات، وتمكنت بعد فترة تزيد عن الشهرين من الاتفاق على لائحة الاسماء المدعوة للمشاركة في المؤتمر، دون التطرق الى قضية اللجنة القيادية او اسلوب اختيارها. ان قيام هذه اللجنة يعني -حسب رسالة الخارجية الامريكية- تحولها الى ممثل للمعارضة العراقية ومحاور معترف به من قبل الادارة الامريكية تحل عمليا محل المؤتمر الوطني او اي اطار جمعي اخر. ان مثل هذه اللجنة القيادية تحمل في طياتها بذور الحكومة الانتقالية في عراق بعد التغيير العسكري.

ان اختلاف اللجنة التحضيرية على اسماء المشاركين، رغم اتفاقهم على اتخاذ القرارات بالتوافق والاجماع، يعني هناك احتمال تغير شروط اللعبة لصالح الانتخاب خلال الاجتماع خاصة فيما يخص اللجنة القيادية، الامر الذي دفع كل طرف للمبالغة في عدد المشاركين من انصاره بحجة او اخرى.

السؤال: في غياب الاتفاق بين مجموعة الستة حول اللجنة القيادية، هي سيعتمد الانتخاب، وهل ستكون اطراف الخلاف على استعداد لقبول نتيجة الانتخاب/الاختيار اذا لم تكن لصالحها؟

ان زعيم المؤتمر الوطني (د. احمد الجلبي) سيجد من الصعوبة قبول مشاركة عناصر منافسة له، في وقت يتمتع به بثقة صقور الادارة وبجهاز (المؤتمر الوطني) يمول بالملايين من قبل الادارة يقوم البنتاغون بتدريب رجاله؟ خاصة وان التغيير ستقوم به القوات الامريكية وليس المعارضة ومن ذات المنطلق ما هي مصلحة صقور الادارة بشراكة المجلس الاسلامي ذات العلاقة الخاصة بايران، او الاكراد وما يمثلونه من عامل ازعاج لحليفة امريكا الاطلسية تركيا، ناهيك عن زعيم الوفاق اياد علاوي "البعثي" السابق!!؟

ان الجلبي في حال عدم استجابة الاخرين لرغباته قادرا -بدعم صقور الادارة- على تفجير المؤتمر وافشاله بمجرد الانسحاب، كما ان رضوخ الاكراد لرغبه الجلبي يكرس انسحاب المجلس الاسلامي وحركة الوفاق بما يؤدي الى ذات النتيجة. ان الحزبين الكرديين ليسا في وارد الصراع -باي شكل من الاشكال- مع الادارة او اي جناح من اجنحتها، وما وجودهما في وقت واحد في المؤتمر الوطني وخارجه مع مجموعة الاربعة الا شهادة على الوضع الخاص/ الشاذ للاكراد. ولكن اذا كانت هذه الحالة مقبولة في ظروف سياسة الاحتواء الامريكية، والاكراد يتمتعون بمناطقهم المحررة، فان الامر يختلف اليوم تماما مع قرب الضربة الامريكية لنظام بغداد حيث هناك سيحسم مستقبل كردستان العراق.

فالمصلحة الكردية تجعل من نجاح المؤتمر ضرورة، وذلك ليس لاعتبارات كردية فحسب، بل كذلك عراقية. فبقدر ما هو في مصلحتهم كسب فصائل المعارضة العراقية للوقوف بوجه الرفض الاقليمي للفيدرالية فان خوفهم اكثر من قيام حكم عسكري بقيادة جنرال امريكي او انقلاب عسكري يعيدهم الى نقطة الصفر مجددا، من هنا مصلحة القيادات الكردية في وحدة المعارضة التي سبق لها ان كرست "الفيدرالية" كمبدأ في اكثر من مناسبة.

ومن اجل ضمان المشاركة الاوسع لابد من السعي الجدي والصادق من اجل مشاركة الحزبين الشيوعي والدعوة الاسلامية وغيرهما من قوى مناهضة للدكتاتورية، كما سلامة المشاركة التركمانية والاشورية تتطلب رفع وصاية الاخرين عنهم.

ولكن الاصعب هو حالة الانقسام في صفوف المعارضة العراقية "العربية "الامر الذي يعطي القيادات الكردية فرصة للعب دور "تحالف الشمال" الافغاني سياسيا وان لم يكن عسكرياً. فالفشل خيار مرفوض كردياً ولكن مستلزمات نجاح المؤتمر تبقى ناقصة باستمرار صراع اطراف تلقى الدعم من اجنحة امريكية متناقضة. واذا لم يتم التأكد من نجاح المؤتمر نجاحا حقيقياً يصبح تأجيله افضل من عقده، الا اذا حسم البيت الابيض صراع الاجنحة الامريكية بالتعامل مع هذه المعارضة من خلال الدعوة لاجتماع على غرار مؤتمر "بون" للمعارضة الافغانية بما يخرج بقيادة موحدة ستكون الاقدر على الدعوة لمؤتمر موسع للمعارضة يؤكد وحدتها ويضمن نجاحها.

❋ ❋ ❋